مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

نموذج التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات
" النموذج البديل للاقتصاد السوري "

الدكتور نزار قنوع *
الدكتورة غادة عباس**
رامي كاسر لايقة***

(تاريخ الإيداع 22 / 11 / 2012. قُبِل للنشر في 20 / 5 / 2013)

□ ملخّص □

تعاني الدول النامية (ومنها سورية) تخلفاً نتيجة السياسات الاقتصادية المعتمدة، وتزايد التبعية للقوى المالية والاقتصادية الدولية، فضلاً عن ازدياد الأهمية للاقتصاد الريعي والمضاربات المالية، مقابل تراجع طردي في أهمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، ما أسفر عن تزايد الانكشاف على الخارج. مما يجعل التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات ضرورة تاريخية لتصحيح المسار التنموي بإعادتها الاعتبار إلى مفهوم الدولة التنموية، التي غابت عن الدول النامية، وغاب معها دورها في الريادة والتوجيه للخروج من التخلف والتبعية.

ومن هذا المنطلق ركزت الخطة الخمسية العاشرة على ضرورة الإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا كان السؤال الأول المطروح في بحثنا يدور هل حققت الخطة التنموية القائمة على السياسات الليبرالية الجديدة أهدافها خلال الفترة 2006-2010، وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة ومقارنتها مع ما هو مخطط، ومن خلال الدراسة توصل الباحث إلى أن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق الأهداف المنشودة، مما فرض ضرورة البحث عن نموذج بديل للاقتصاد السوري يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا كان السؤال الثاني هل يمكن تحقيق التنمية الوطنية المستقلة، وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتحليل أبرز نقاط القوة الاقتصاد السوري (تنوع القطاعات الاقتصادية، وانخفاض الدين، واحتياطيات دولية كبيرة..) والتي تعد من أهم المقومات التي تدعم التنمية الوطنية المستقلة، التي تمكننا في حال استثمارها بالشكل الأمثل من الاعتماد عليها في معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية: التنمية الوطنية المستقلة- الاعتماد على الذات- التنمية الاجتماعية.

* أستاذ- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين- اللاذقية – سورية
** مدرس- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين- اللاذقية – سورية
*** طالب دراسات عليا(دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين- اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

Independent national development model of self-reliant "Alternative model of the Syrian economy"

Dr. Nizar Kanou[*]
Dr Ghada Abbass[**]
Rami Layka[***]

(Received 22 / 11 / 2012. Accepted 20 / 5 / 2013)

□ ABSTRACT □

Developing countries (including Syria) suffer backward as a result of economic policies adopted, and the growing dependency of the international financial and economic forces , as well as the increasing importance of the income economy and financial speculation, against a progressive decline in the importance of productive agricultural and industrial sectors , which resulted in increased exposure to the outside. making self-reliant independent national development a historical necessity to correct development path and return it into consideration to the concept of the developmental state, which were absent from the developing countries, and missed her role in the leadership and direction to get out of underdevelopment and dependency.

In this sense the tenth five-year plan focused on the need for economic reform in order to achieve economic and social development, and here was the first question posed in our study whether a development plan based on the neo-liberal policies objectives during the period 2006-2010, achieved its targets. To answer this question, we analyzed the economic and social indicators achieved and compare it with what is planned, and through the study, the researcher concluded that Tenth Five Year Plan did not achieve the desired objectives, forcing the need to search for an alternative model of the Syrian economy to achieve economic and social development, hence the second question can we achieve national development independence, and to answer to this question, we analyzed the most prominent strengths Syrian economy (diversity of economic sectors, low debt, and large international reserves ..) which is one of the most important ingredients that supports national development Independent, which enables us if invested optimally from reliable in addressing weaknesses in Syrian economy.

keywords: independent national development, self-reliant , social development

[*] **Professor in Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**
****Assistant Professor in Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**
***** Postgraduate Student, Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

يمثل مفهوم التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات أحد أهم المفاهيم التي قفزت بسرعة إلى السطح وفرضت نفسها على الملتقيات الدولية ومراكز البحوث الجامعية بعد أن اعتل الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم. فمن جهة نسفت هذه الأزمة الكثير من الأفكار والسياسات التي كانت تعد من المسلمات وشككت من جهة أخرى في النظام الاقتصادي بمجمله فكراً وممارسة. ولعل أهم ما يميز مفهوم التنمية الوطنية المستقلة عن غيره من مفاهيم واستراتجيات التنمية الفهم غير الواضح الذي لحقه بفعل التجاذبات التي كانت تطبع الفترة التي ظهر فيها، حيث عدّه البعض تقوقعاً على الذات وانعزالاً عن العالم ورأى فيه البعض الآخر مجرد نسخة "مهذبة" من الطرح الماركسي. أما تناوله كمفهوم جديد تعتمد فيه التنمية على الذات ويلعب فيه الشركاء من دول وشركات وأفراد دور الظهير لا البديل لأهداف التنمية ووسائلها بعيداً عن مظاهر التبعية فلم يجد ما يستحقه من اهتمام. يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مفهوم التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات وركائزها بالإضافة إلى أهم العوامل المساعدة على تطبيقها في سورية.

مشكلة البحث:

إن فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على الليبرالية الاقتصادية الجديدة كانت عاملاً أساسياً في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية في الدول النامية ومنها سورية، مما استدعى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة المقاربات التنموية في الوقت الراهن. فهل يمكن تطبيق نموذج التنمية الوطنية المستقلة التي تسهم في تنمية حقيقية للاقتصاد السوري وفي حل مشكلات البطالة والفقر وتراجع مستوى المعيشة أم أن هناك مايمكن تقديمه كحل وخيار تنموي بديل يسهم إيجابياً في حل هذه المشكلات؟

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب البحث أهميته من عمق الجدل الذي يتمحور حول ضرورة إعادة النظر في النهج الاقتصادي الذي اختطته سورية في السنوات السابقة، والذي سبب آثاراً سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبنيه برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ويأتي هذا البحث إلى تقديم النموذج الاقتصادي التنموي البديل، الذي يحقق الازدهار الاقتصادي، ويضمن العدالة الاجتماعية، ويطلق الطاقات الكامنة.. المبدعة لعمالنا ومزارعينا ومنتجينا الوطنيين.

كذلك يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم التنمية الوطنية المستقلة/ المعتمدة على الذات وأهم مبادئها.
2. تقييم التجربة التنموية السورية 2006-2010.
3. تحديد مقومات التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات في سورية.
4. تحديد أبرزمعوقات تطبيق نموذج التنمية الوطنية المستقلة في سورية
5. محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد السوري.

فرضيات البحث:

1. لايوجد علاقة بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية.
2. إن تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة عجزت عن تحقيق تنمية مطردة للاقتصاد السوري.
3. ليس هناك إمكانية لتطبيق سياسات تنموية وطنية مستقلة في الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام المراجع والدوريات والتقارير العربية والأجنبية، وخاصة الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والبنك المركزي، بما يخدم البحث ويحقق أهدافه.

الدراسات السابقة:

أ. العيسوي،ابراهيم. نموذج التنمية المستقلة البديل لاتفاق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، المعهد العربي للتخطيط، ط1 عام 2006.

تناول البحث الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأسباب ضعفه مقترحاً نموذجاً تنموياً بديلاً معتمداً على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ومبيناً إمكانية وشروط التطبيق الناجح للنموذج البديل.

ب. فتح الله، سعد حسين. التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 عام 2000.

تناول البحث المفهوم النظري للتنمية المستقلة موضحاً تعريفها وأهم متطلباتها.

إن الأبحاث السابقة ناقشت موضوع التنمية الوطنية المستقلة بشكل نظري، و يختلف موضوع البحث عن الدراسات السابقة في أنه سيتناول إمكانية تطبيق نموذج التنمية الوطنية المستقلة في سورية مستعرضاً مقومات الاقتصاد السوري إضافة إلى أهم المعوقات التي تعترض تطور الاقتصاد السوري.

النتائج والمناقشة:

1. تمهيد:

بينت تجربة السنوات السابقة، أن سورية قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود، النوع الثاني، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية، وفي الاستثمار والقروض الخارجية، ونقل التكنولوجيا. وهذه المشكلات جميعاً تعكس نمطاً مشوهاً وتابعاً، ساد خلال السنوات السابقة وكان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة، بدلاً من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا. ومن المعلوم لنا، أنه في ضوء الحصاد الهزيل لجهود التنمية في سورية خلال السنوات السابقة، فإن هناك الآن إحساساً واضحاً لدى العديد من الاقتصاديين بضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد بالماضي، وإخضاعه لنوع من التقييم الجاد، حتى يمكن استخلاص

أهم الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح. وبالفعل، ثمة جهود فكرية في الفكر التنموي المعاصر، تناقش أدبيات التنمية التقليدية، التي سادت في الماضي، وكان لها قوة السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية، وتحاول أن تصوغ نمطاً فكرياً تنموياً جديداً، يأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بلد، واكتشاف قوانين التخلف والتبعية واستراتيجيات وسياسات تنموية بديلة، يكون هدفها، ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية، وإنما خلق نمط إنمائي جديد، يتفق وظروف بلادنا، ويحرص على تحقيق التحرر الاقتصادي، وبناء التنمية الوطنية المستقلة، وبحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته، مادياً وروحياً.

وأمام إخفاق التنمية في سورية، تتصاعد الدعوات اليوم إلى انتهاج مسارات تنموية جديدة يطلق عليها تسمية «التنمية الوطنية المستقلة» أو«التنمية بالاعتماد على الذات» أو«التنمية البديلة».

2. مفهوم التنمية الوطنية المستقلة / الاعتماد على الذات:[1]

بداية يجب التمييز بين معنيين أساسيين لهذا المفهوم: الأول: اقتصادي فني محدد، ويعبر عن حالة التوازن في ميزان المدفوعات بمعنى أن تكون حصيلة الصادرات مساوية لنفقات الاستيراد، وعبء الديون ومن ثم لايحتاج الاقتصاد الوطني إلى مساعدة خارجية وبذلك يمكن القول إنه يحقق اعتماداً ذاتياً.

والثاني: له معنى يرتبط باستراتيجية كاملة للتنمية، ويركز على التغيرات البنائية والهيكلية على الصعيد الداخلي والخارجي للمجتمع وبذلك يتضمن ما هو أكثر من التوازن في مجال التجارة الخارجية فالدول النامية قد تحقق نمواً بدون مساعدة خارجية ولكن ذلك بحد ذاته لايتضمن التغيير البنائي الشامل فحيث لايوجد عدل اجتماعي، لاتستثمر الموارد الطبيعية الموجودة استثماراً كافياً، و لاتوجد مشاركة عامة في عملية التنمية وحيث لاتسعى الدولة إلى إقامة أنماط متكافئة في علاقاتها الاقتصادية الدولية فليس هناك مجال للحديث عن الاعتماد على الذات فرغم أن التعريف الأول يعتبر هاماً وحيوياً إلا أنه ليس سوى أحد مكونات الاعتماد على الذات لأن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في حد ذاته، وعدم الاحتياج إلى مساعدات خارجية لا يعني تحقيق الاعتماد على الذات فتوفير العملة الصعبة وإن كان يمثل عنصراً هاماً للتنمية إلا أن كيفية استخدامها وتوظيفها يصبح عاملاً أكثر أهمية فهو لا بد أن يقترن بتحول اجتماعي جذري يتجاوز التعريف الفني الضيق للمفهوم ولعل المثال الأوضح على ذلك هو البلاد التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة، والتي تحصل على وفورات هائلة نتيجة لذلك مثل دول النفط البترولية، ورغم ذلك تعتمد إلى حد كبير على الخارج خاصة لحاجاتها التكنولوجية والغذائية وبالتالي فإن الاعتماد على الذات في التحليل النهائي لايعد مفهوماً تجردياً أو نظرياً وحسب وإنما هو أيضاً جزء من عملية تاريخية تتضمن نضالاً من أجل القضاء على الهياكل والأبنية التابعة، وهو طريق آخر لبناء هياكل وأبنية أخرى تشمل المجتمع كله على أساس جديد ويتضمن مفهوم الاعتماد على الذات على مستوى النظام الدولي عدداً من المعاني الرئيسية :

أ.إن الاعتماد على الذات ليس نموذجاً محدداً، فهو يرفض فكرة النماذج الجامدة للتنمية وأنه ليس هناك نمط عام شامل وكامل أو صالح للتطبيق بالصيغة نفسها في جميع مجتمعات العالم الثالث وإنما يطرح مفهوم الاعتماد على الذات شروطاً أساسية أولية ينبغي توافرها إذا ما أرادت أي دولة أن تسير في هذا الاتجاه في تنميتها، ومن أهم هذه الشروط أن عملية التنمية يجب أن ترتبط بالظروف المحلية الخاصة بكل مجتمع على حده والتي تشمل إلى جانب العوامل الاقتصادية والبيئية، الظروف الهيكلية والثقافية.

ب. يعيد الاعتماد على الذات طرح فكرة التعاون المتبادل على أساس متكافئ وبالتحديد يعلي من أهمية التعاون الأفقي مع دول على نفس المستوى من النمو فالمساعدة المتبادلة بين تشكيلات الأطراف (أي بلدان العالم الثالث) يجب أن تحل محل التعاون الرأسي مع دول ما يحقق التجانس في النهاية في العلاقات الخارجية للدول النامية، على أن يرتبط هذا التعاون برؤية شاملة لتحقيق الاعتماد على الذات.

ج. الاعتماد على الذات ليس هو الاكتفاء الذاتي: فالأخير يعني في التحليل النهائي، أن ينتج كل بلد ما يلزمه ولا يستهلك إلا ما ينتجه وبذلك يمتنع عن علاقات التبادل الدولي أما الاعتماد على الذات فهو يستلزم درجة عالية من الوعي بالذات، والثقة في قدرات الشعب إلا أنه لا يعني الانغلاق على الذات الذي يكون له عادة تكلفة اجتماعية عالية وبالتالي فإن مفهومي الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي لا يعبران عن مضمون واحد، وإن كان الاعتماد على الذات قد يتطلب في بعض الحالات والمراحل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، خاصة في المجالات الحيوية في الدولة مثل (توفير الغذاء) بمعنى آخر قد يكون تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في المجالات الاقتصادية مقيداً في ظل ظروف سياسية داخلية وخارجية معينة ولكن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ليس مرادفاً للتنمية المعتمدة على الذات، فالاعتماد على الذات هو مفهوم أوسع وأشمل من الاكتفاء الذاتي.

د. يعتبر إشباع الحاجات الأساسية واحداً من أهم جوانب مفهوم الاعتماد على الذات وهذا يعني على مستوى السياسات توافر شرطين أساسيين :الشرط الأول سياسي: ويقوم به النظام، وتتلخص مسؤوليته في إعادة رسم أهداف الدولة الرامية لإشباع الحاجات الأساسية، وليس الاستهلاكية، ثم إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية بحيث تتمكن من إشباع الحاجات غير المادية للمواطنين أما الشرط الثاني فهو اقتصادي حيث تتطلب هذه الاستراتيجية تحويل الطاقة البشرية إلى قوة عمل، فضلاً عن اعتماده على استراتيجية إحلال الواردات التي تتوجه أساساً للخارج ولكن لايعني التوجه نحو السوق الداخلي التخلي تماماً عن التصدير وإنما جعله مرتبطاً بالحاجة إلى الاستيراد التي ستقل بدورها نتيجة الحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية والاستقلال المنظم للطاقة الموجودة، إلى جانب تغيير قيم الاستهلاك الترفي نتيجة التوجه لإشباع الحاجات الأساسية، وبذلك تقل الحاجة إلى التكنولوجية المتقدمة .

3. مبادئ وملامح نموذج التنمية الوطنية المستقلة /الاعتماد على الذات:[2]

إن جوهر نموذج التنمية الوطنية المستقلة أي التنمية المعتمدة على الذات هو تحرير القرار الوطني عموماً والقرار التنموي خصوصاً من السيطرة الأجنبية، وإتاحة أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي واسع، وتوظيف هذه الإرادة في تعظيم الاستفادة من القدرات الذاتية للوطن. وفيما يلي عرض لمبادئ وملامح نموذج التنمية الوطنية المستقلة:

أ. العولمة الاقتصادية ليست قدراًمحتوماً، وهي ظاهرة قابلة للارتداد. كما أنها ليست كتاباً مقدساً يؤخذ كله أو يترك كله. ومن حق الدول النامية وواجبها أن تتعامل مع مكونات العولمة بشكل انتقائي، مثلما تفعل الدول المتقدمة.

ب. تحرير التجارة ليس المدخل الصحيح إلى التنمية. فتحرير التجارة نتيجة للتنمية، وليس سبباً من أسبابها. ولاغنى للتنمية عن قدر من الحماية. والمهم أن تكون حماية نسبية متدرجة ومؤقتة، وأن يتواكب تخفيف الحماية وإلغاؤها مع نمو القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني.

ج. السوق لايصنع تنمية، وإنما التنمية تصنع بتوجيه الدولة لقوى السوق. وتوظيف السوق لخدمة التنمية يقتضي ضبط حركته. وهو ما يستوجب أن تكون عجلة القيادة تحت سيطرة التخطيط القومي الشامل.

د. القطاع الخاص أضعف من أن ينهض بمهام التنمية الجادة. والدولة التنموية ضرورة ولاغنى عنها للتنمية الشاملة، السريعة والمطردة، ولابديل لها كقائد للتنمية وفاعل أساسي في تحقيقها. وليس خطأً أن تشارك الدولة في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي. بل الخطأ أن تتركها لأهواء القطاع الخاص الضعيف والتابع، ولحسابات الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات التي لايعنيها سوى تعظيم أرباحها على الصعيد الدولي. والتأكيد على دور الدولة – الدور الإنتاجي عموماً ودورها في التصنيع العميق خصوصاً، فضلاً عن دورها في النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي– لايتعارض مع إفساح المجال لقطاع خاص منتج – لاطفيلي– يعمل في إطار خطة قومية شاملة.

هـ. التنمية القابلة للاستدامة هي التنمية المعتمدة على القدرات الذاتية للمجتمع في المقام الأول. فالاعتماد على الذات هو نقيض التبعية. وهو لايستبعد اللجوء إلى المعونات أو الاستثمار الأجنبي. ولكنه يعتبرهما من المكملات للجهد الوطني لابدائل له. كما أنه ينأى عن المعونات المشروطة، ولايقبل من الاستثمار إلا ما يتوافق مع الخطة الموضوعة ديمقراطياً للتنمية.

و. إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق: فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني. وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية. ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبدد للموارد. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الادخار المحلي في إنجاز التنمية.

ز. المشاركة الشعبية ضرورية للتنمية الجادة ولاغنى عنها لاستدامة هذه التنمية. فهي أداة أساسية للحشد والتعبئة الشعبية وتفجير الطاقات الضرورية للتنمية السريعة والقوية، فضلاً عن كونها صمام أمان ضد الفساد وآلية جيدة للرقابة والمساءلة والتصحيح. وثمة تلازم ضروري بين الديمقراطية والتوزيع العادل للدخل والثروة.... فلن تعمل الديمقراطية لصالح عموم الناس في غياب عملية كبرى لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

ح. إن النهوض بعبء التنمية يقتضي تعزيز الاعتماد القطري الذاتي باعتماد ذاتي جماعي، أي بالتعاون الإنمائي مع الدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً. وحتى يكون مثل هذا التعاون فعالاً، لايكفي تحرير التجارة بين أطرافه– وإنما يجب تفعيل المنهج الإنتاجي للتعاون والتكامل بالدخول في مشروعات إنتاجية مشتركة يستهدى في اختيارها بمخطط عام للتنمية المشتركة.

4. تقييم الإصلاح الاقتصادي السوري خلال الفترة 2006–2010:

بعد ثلاثة عقود من السياسات الحمائية المتبعة، بدأت سورية بتحرير الاقتصاد منذ التسعينات من القرن الماضي، كما اتخذت بعض الخطوات الإضافية خلال الفترة 2001–2004، حيث تم تبسيط الإجراءات الجمركية، وخفض معدلاتها، بعد أن وصلت إلى مستويات مرتفعة بشكل كبير، كما تم تخفيض ضريبة الدخل، وتقليل عدد أسعار الصرف الرسمية، وتم فتح الباب واسعاً أمام المصارف الخاصة وشركات التامين الخاصة لبدء نشاطها في سورية. كما أكدت الخطة الخمسية العاشرة والممتدة بين عامي 2006–2010 على الإصلاح الاقتصادي، وركزت على تحويل الاقتصاد من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

وبنيت سياسة الحكومة في الإصلاح الاقتصادي على أربعة محاور أساسية، وهي:

- توازن الاقتصاد الكلي.
- تنافسية الاقتصاد.
- الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي.
- الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية.

ودعت الخطة الحكومية إلى إصلاح شامل للسياسة والإدارة الضريبية، والإدارة المالية، والخدمات، ودعم الأسعار. كما دعت إلى تعزيز السياسة النقدية، والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، وإعادة هيكلة شركات القطاع العام، وإزالة العقبات أمام الدخول إلى السوق، والتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية وشملت الخطة الخمسية العاشرة على إصلاح القطاع المصرفي، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما تحديث الأطر القانونية والتنظيمية.**[3]**

ولبيان منعكسات تلك الإصلاحات على الاقتصاد السوري، يلزم استعراض بعض أهم المؤشرات الكلية والجزئية المنتقاة للاقتصاد السوري.

الجدول رقم (1) بعض مؤشرات الاقتصاد السوري(2006-2010)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.5	5.1	4.2	5.2	5.9	3.2
متوسط دخل الفرد (ليرة سورية)	63316	64919	66974	68291	70600	71279
التضخم	%7.4	%10.3	%4.5	%15.3	%2.8	%4.4
عجز الموازنة	%5-	%3.4-	%3.1-	%2.3-	%2.1-	6.06
صافي الموجودات الاجنبية (مليار ليرة)	748.2	732.5	707.9	591	604.9	613.2
ودائع القطع الأجنبي (مليار ليرة)	95.7	156.4	184.9	215.2	196.4	191.7
عرض النقد	%11.8	%9.2	%12.4	%12.5	%9.3	%12.7
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	17.36	16.48	17.02	17.08	17.03	16.9
الميزان التجاري	%2.2-	%1.54-	%5.23-	%5.38-	%8.97-	%5.9-
سعر صرف الليرة مقابل الدولار	54.5	51.1	48.1	46.4	45.7	46.9
سعر الفائدة الوسطي	4.0	5.0	4.8	4.8	5	5.5

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق+ المجموعة الإحصائية السورية 2011،

من خلال تحليل ومراجعة المؤشرات السابقة نستنتج مايلي:

-كانت معدلات نمو الناتج القومي متواضعة إذا ما حذفنا منها الزيادة السنوية في السكان 2.45% هي دون الرقم المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة 7%.

-معدلات التضخم لا تزال مرتفعة وربما بعيدة عن الواقع الملموس.

-ارتفعت حصة الفرد من الدخل القومي ولكن هذا الارتفاع يعدّ بسيطاً أمام ما يشهده السوق من الارتفاعات حقيقية في الأسعار والتي تؤثر بشكل كبير على تكاليف المعيشة.

-صافي الموجودات الأجنبية والودائع بالقطع الأجنبي في المصارف يتراجع باستمرار.

-نمو عرض النقد يستمر بالزيادة بشكل يفوق حاجة الاقتصاد بكثير.

-تنامي الاحتياطي السوري، ولكن هذا النمو ليس بسبب استهداف الخطط الخمسية بل لعامل خارجي تمثل في الارتفاع غير المسبوق في سعر برميل النفط.

-الميزان التجاري يستمر بعجزه وبمعدلات غير مسبوقة.

-سعر صرف الليرة السورية ثابت نسبياً وهو غير متناسب مع المؤشرات الأخرى للاقتصاد السوري.

-استمرار التخفيضات المتتالية لسعر الفائدة فهو لايزال أعلى من المعدلات السائدة إقليميا ودولياً.

بعد أن استعرضنا أهم المؤشرات الاقتصادية يجب أن ندرس علاقة هذه المؤشرات مع المؤشرات الاجتماعية باعتبار أن لكل نشاط اقتصادي جوانب اجتماعية مرافقة له. وسنقوم بدراسة مقارنة لأهم المؤشرات الاجتماعية المنفذة والمخططة، ومن ثم نحدد مدى علاقتها مع درجة تنفيذ الأهداف الاقتصادية المذكورة سابقاً، وعندها نستطيع أن نحدد هل توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم لا؟

من خلال ماورد في الخطة الخمسية العاشرة، فإننا ومن خلال المقارنة بين المخطط والمحقق وجدنا أن أغلب الأهداف الاجتماعية لم تتحقق، وهذا يؤكد العلاقة الكائنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكمثال على ذلك فإن معدل الأمية في نهاية الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) كان 19% وتم التخطيط لتخفيضه في الخطة الخمسية العاشرة إلى 14%، لكن المحقق كان نقص، أما بالنسبة إلى مؤشر معدل السكان تحت خط الفقر فقد زاد عام 2010 إلى 12.3% بزيادة عن المحقق في الخطة الخمسية التاسعة والمخطط في الخطة الخمسية العاشرة. ويمكن متابعة هذه المقارنة لباقي المؤشرات الأخرى كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) المرامي الاجتماعية الرئيسية المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010

المرمى	الوضع في الخطة الخمسية التاسعة	مرامي الخطة الخمسية العاشرة	المحقق 2010
معدل وفيات الأطفال بالألف	19.3	16	17.9 لم ينفذ
معدل الخصوبة الكلي%	%3.58	%3.2	%3.5 لم ينفذ
معدل وفيات الأمهات عند الولادة لكل 100 الف	58	45	56 لم ينفذ
معدل تنفيذ شبكات الصرف الصحي	%98	%98	%92 لم ينفذ
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	%82	%98	%93 لم ينفذ
معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الأساسي	%11.3	%30	%12 لم ينفذ
معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي	%4.4	%1	%2.8 لم ينفذ
معدل الأمية فوق 15 سنة	%19	%14	16.2 لم ينفذ
معدل البطالة %	%8	%8	%8.6 لم ينفذ
معدل السكان تحت خط الفقر الأدنى	11.4	8.7	%12.3 لم ينفذ

المصدر: البيانات المذكورة جمعت من الخطة الخمسية العاشرة + المجموعة الإحصائية السورية 2011.

من خلال الجدول السابق نجد أن عدم تنفيذ الأهداف الاقتصادية أدى إلى تراجع في تنفيذ الأهداف الاجتماعية وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية التي تقول بأنه لاتوجد علاقة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هي:

- إن معدل الاستثمار المخطط 27% من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق. فمن خلال الاطلاع على المجموعة الإحصائية 2011 وجدنا أن الاستثمار الكلي حقق نسبة 23% عام 2010 علماً أن النسبة المخططة هي 27%، ومن المعروف أن الاستثمارات هي التي تنعكس إيجاباً على المؤشرات الاجتماعية، باعتبارها الحامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة إذا وجهت الوجهة الصحيحة وكانت موجهة نحو استثمار الموارد المتوفرة. وهذا أدى إلى عدم تحقق معدلات النمو الاقتصادية.
- إن عدم تحقيق معدل النمو الاقتصادي بحدود 7% بل بقاءه بشكل وسطي 4.72%، أدى إلى زيادة معدل البطالة المخطط. وهذا ينسجم مع قانون أوكين(Okun Law) ومضمونه " أن معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية عند هبوط لمستوى الناتج المحلي بمقدار 2% مقارنة بمستوى الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة". ومع انخفاض معدل النمو الاقتصادي زاد معدل البطالة.
- إن ارتفاع معدلات التضخم الفعلية عن المخططة كان بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأسعار المستوردات وخاصة لسلع الصناعة التحويلية، والتي يمكن أن نجد البديل عنها وقد بلغت نسبتها من إجمالي المستوردات لسنوات الخطة الخمسية العاشرة أكثر من 90%
- إن العوامل السابقة أدت إلى تراجع قدرة ذوي الدخل المحدود، وارتفاع معدل الفقر، أي مستوى الدخل الذي لايمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، وبالتالي العجز عن تخصيص ما يلزم للأمور الصحية، فزاد معدل وفيات الامهات عند الولادة عن المخطط، وكذلك معدل الأمية عن المخطط وغيرها من المؤشرات الأخرى، وانعكس ذلك بشكل مباشر على زيادة معدل السكان تحت خط الفقر من 11.5% وليزيد عن المخطط البالغ 8.7% إلى 12.3%. وهكذا نجد أن هذه الفرضية غير صحيحة.**[4]**

5. نموذج التنمية البديل للاقتصاد السوري:

إن مقارنة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للخطة الخمسية العاشرة ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي توصي بتحرير التجارة ورفع الدعم وتجميد الأجور وإطلاق العنان للقطاع الخاص مع ضرورة تقليص دور الدولة بتقليص الإنفاق العام الاستثماري والجاري، وخصخصة المؤسسات العامة ببيعها أو تعهيدها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. نجد أن الاقتصاد السوري وعلى الرغم من عدم توقيعه لاتفاقية ملزمة بينه وبين صندوق النقد الدولي لإدارة التحولات الاقتصادية الداخلية وفق ما يسمى بخطاب النوايا بين الجانبين، قد أثبت أنه تلميذ جيد في مدرسة الصندوق وسياساته، لأنه ينفذ ما يجب تنفيذه دون التزام رسمي منه، وهو يمرر التحول نحو الليبرالية دون وثيقة دولية رسمية، متذرعاً بالحاجة الداخلية إلى التغيير، وضرورة ذلك التغيير. وهذا ما أكده البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي " مشاورات المادة الرابعة" لعام 2009، الذي يستقي معلوماته من البيانات الحكومية الرسمية أساساً، التزام سورية فعلياً بمعايير ليبرالية صندوق النقد الدولي من خلال برامجه السابقة. لقد أدى النهج الاقتصادي الذي سوقه بعض مهندسي الاقتصاد السوري، والذي حجم قطاعات الإنتاج في اقتصادنا الوطني، وشجع الرساميل الريعية، وحرر التجارتين الداخلية والخارجية، إلى آثار كارثية لحقت بالوضع المعيشي والاجتماعي للمواطنين. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تقول إن تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة عجزت عن تحقيق تنمية مطردة للاقتصاد السوري.

وأمام هذا الواقع ظهرت الحاجة إلى اجتراح نموذج تنموي وطني مفصل على مقاس سورية ويناسب دورها. ولعل النموذج الاقتصادي المطلوب، يكمن في العودة إلى نموذج التنمية الوطنية المستقلة، وإعادة الاعتبار لدور الدولة، والعمل على تدعيم وتشجيع قطاعات الإنتاج العيني (زراعة صناعة...) قبل فوات الأوان.

إن نموذج التنمية الوطنية المستقلة يعد أفضل النماذج التنموية وهوالبديل الواقعي للسياسات التي طبعت اقتصادنا الوطني بطابع الرأسمالية الريعية، وهي القادرة على إعادة توزيع الدخل الوطني على الفئات الاجتماعية وفق مبادئ العدالة الاجتماعية. **[5]**

5-1- مقومات التنمية الوطنية المستقلة في سورية:

5-1-1- تنوع القطاعات الاقتصادية:

لا تعتمد بلادنا على قطاع اقتصادي مهيمن على مجمل العملية الاقتصادية، بل تتنوع الأنشطة الاقتصادية، وتسهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي (انظرالشكل رقم 1)، لكن ضرورات التنمية الشاملة تتطلب التركيز على قطاعات قائدة..قاطرة لبقية القطاعات الأخرى من جانب، وتجذّب البلاد ارتهانها لتأثيرات خارجية، سواء كان مصدرها البورصات والمصارف العالمية، أو الدول الكبرى والمؤسسات المالية والاقتصادية الدائرة في فلكها من جانب آخر. ويوضح الشكل الآتي مدى توازن الاقتصاد السوري، حيث نجد أن قطاع الصناعة والتعدين يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23.7%، والزراعة بنحو 16.3%، والتجارة والمطاعم والفنادق بنحو 20.1%، والنقل والمواصلات والتخزين بنحو 13%، وهذا يعبر عن أحد أهم محركات الاقتصاد السوري.**[5]**

الشكل رقم (1) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام 2000)

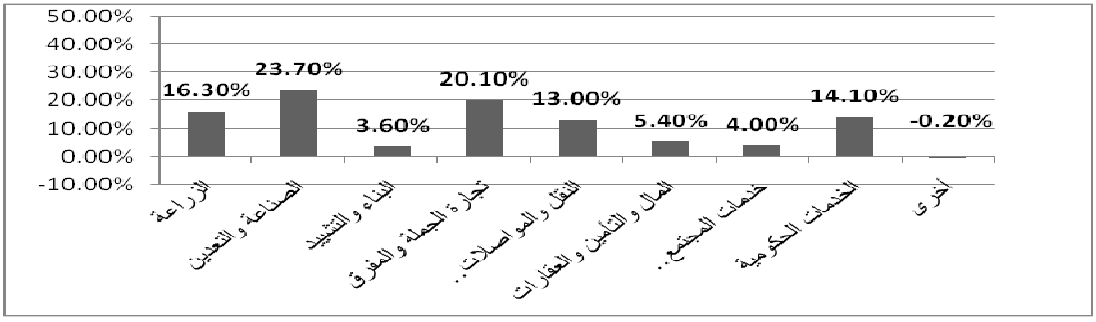

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الريعية 2011، سورية، دمشق

وفيما يتعلق بإسهام الناتج النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لسورية، يوضح الشكل (2) اتجاه الاقتصاد السوري نحو زيادة إسهام الأنشطة غيرالنفطية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب إسهام النشاط النفطي، مما يدل على الرغبة في تنويع الاقتصاد السوري، ليجعله أقل عرضه للأزمات والصدمات الخارجية.

الشكل رقم (2) : نسبة مساهمة الناتج النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

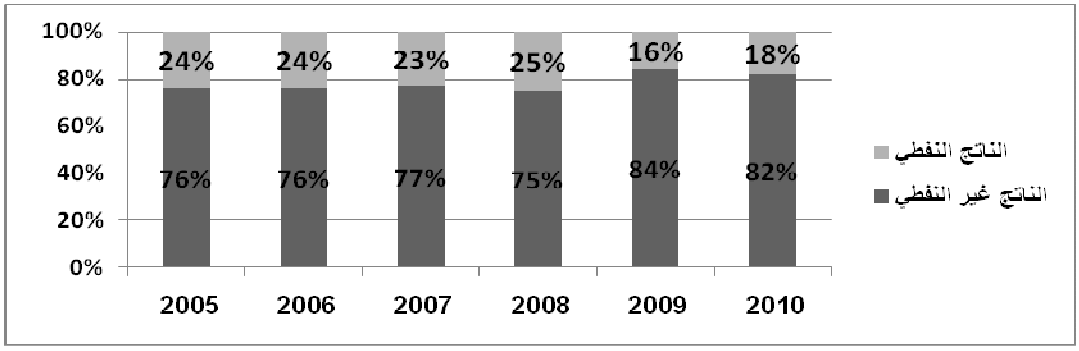

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق

ونعرض فيما يأتي مزيداً من التفاصيل حول واقع وأداء بعض القطاعات الاقتصادية:

أ.الزراعة: تعتبر الزراعة أحد أهم مكونات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي وهي مع الصناعة، تمثل القاطرة الرئيسية للتنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وقد أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية صحة ذلك، فالبلدان الإمبريالية ومركزها، أضعفت خلال العقود الماضية الطابع الإنتاجي للاقتصاد العالمي ومنه اقتصادنا، ووسعت الطابع الطفيلي الريعي– المالي إلى حد كبير. لذلك فإن أولى الإجراءات لتفادي آثار الهزة القادمة هي إعطاء الأهمية القصوى لتقوية الطابع الإنتاجي الحقيقي لاقتصادنا، وإضعاف جوانبه الريعية– المالية التي تتمثل في سعي البعض للتركيزعلى الأسواق المالية والمصارف والتأمين والعقارات..الخ،على حساب الاقتصاد الحقيقي. ولتقوية الطابع الإنتاجي لاقتصادنا، يجب أن يصبح مركز الثقل وأولوية الأولويات هوالاهتمام بالصناعة والزراعة وتوظيف كل الموارد فيهما على نحو مطلق تقريباً. والأرجح أن القاطرة المدعوة لحل هذه المهمة هي الزراعة نفسها التي تحتاج إلى إعادة نظر في السياسات المعتمدة تجاهها، وبخاصة فيما يتعلق بدعمها باعتبارها المركز الأساسي للأمن الوطني للبلاد، وفي حال تحقيق نجاح في هذا المجال فهي ستتحول إلى قاطرة لتطوير ودفع الصناعة نفسها.. مما يتطلب التفكير الجدي بتغيير استراتيجية الاقتصاد الوطني نحو حلول إسعافية تقيم مجمعات زراعية . صناعية تصبح هي سد الحماية لمستوى معيشة الشعب وتصد موجة الهزات القادمة..**[6]**

على الرغم من انخفاض نسبة إسهام النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010، حيث انخفضت من نحو23% خلال عام 2005 إلى نحو16.3% خلال عام2010 (انظر الشكل رقم 3)، إلا أن النشاط الزراعي في سورية يأتي ترتيبه الثالث من حيث أكثر الأنشطة الاقتصادية إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي بعد نشاطي الصناعة والتعدين وتجارة الجملة والمفرق. يعدّ القطاع الزراعي ذا أهمية كبيرة من حيث إسهامه في التجارة الخارجية نظراً لارتفاع معدلات النمو في الصادرات الزراعية.

الشكل رقم(3)مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2010 (بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام 2000)

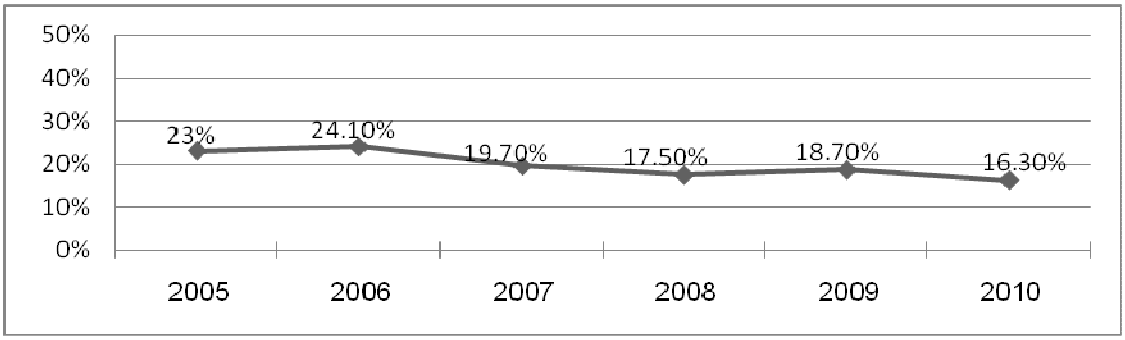

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.

ويكفي أن نشير إلى أن الصادرات الزراعية لسورية ارتفعت من نحو 571 مليون دولار عام 2000 إلى نحو 2017 مليون دولار عام 2009 وبمعدل سنوي بلغ في المتوسط خلال الفترة 2000-2009 نحو 15%.

ويعدّ هذا القطاع من القطاعات الرئيسية في توفير العملات الأجنبية، وتوفير العديد من المواد الأولية لمختلف قطاعات الاقتصاد، كما يسهم بشكل كبير في استيعاب جزء مهم من الأيدي العاملة، حيث يستوعب نسبة13.2% من المشتغلين بالدولية عام 2011، وتوفير فرص عمل آمنة لأعداد كبيرة من الحائزين الزراعيين وذويهم. حيث يبلغ نصيب الفردمن الناتج الزراعي نحو385 دولاراً خلال عام 2010متقدمة بذلك على جميع الدول العربية.

وخلال العقود الأخيرة تمكنت الزراعة من تغطية الاحتياجات الناتجة عن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة مما عزز من تحقيق درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية، وشجع الصادرات التقليدية مثل القطن، بالإضافة إلى دخول أسواق تصديرية جديدة مثل القمح والخضار والفواكه.

وتكمن المشكلة الأساسية في قطاع الزراعة في سورية إلى عدم استخدامها الاستخدام الكفء للأراضي والمياه، إذ لوتوفرت لها سياسات خاصة في عملية الحيازة وبناء صناعات غذائية تقوم على إنتاجها لحققت سورية تقدماً كبيراً في هذا المجال، وانخفضت فاتورة المستوردات التي بلغت معدل نموها السنوي خلال الفترة 2000-2009 في المتوسط 16.5%.

ب. **الصناعة والتعدين:** تؤكد تجارب البلدان الرأسمالية والنامية الكبرى، أن قطاع الصناعة كان العامل الحاسم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وازدياد تأثيرها في الاقتصاد العالمي، لذلك بات من الضروري لأي بلد يسعى إلى إحداث تنمية شاملة ويمتلك مقومات النهضة الصناعية، أن يعتمد في تحقيق هدفه على القطاع الصناعي بالدرجة الأولى، فهو المحرك الأساسي لنشاطات اقتصادية أخرى كالتجارة والتسويق والتصدير.والمشغل الأبرز للقوة البشرية الباحثة عن فرص العمل، والميدان الرئيسي للقيمة المضافة التي تعد المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، مع الاهتمام ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والسياحة والتجارة والنقل والإنشاءات. **[5]**

يسهم قطاع الصناعة والتعدين بنحو 23.7% في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010، ويعدّ هذا القطاع المسهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالناتج النفطي الذي يعزز إسهامهم هذا القطاع.

الشكل رقم(3)مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي خلال2000-2010
(بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام 2000)

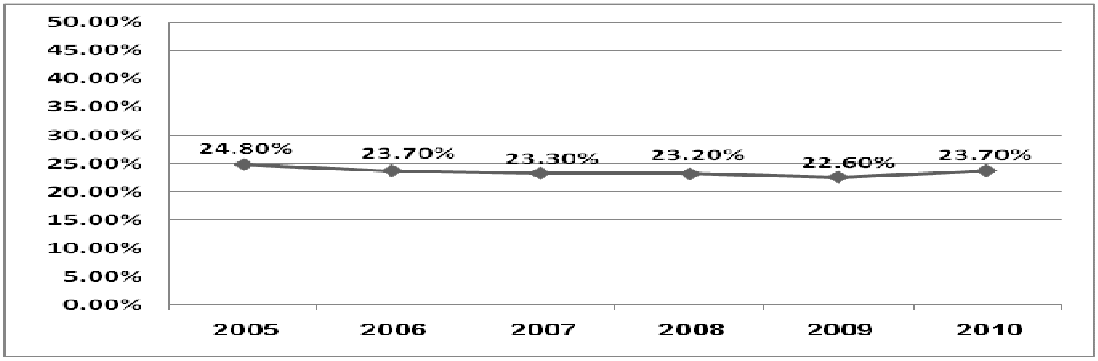

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق

وهنا يجب التعامل مع الأرقام المدرجة تحت اسم الصناعة بحذر شديد بسبب إدماج الصناعة التحويلية مع الصناعات الاستخراجية والتعدين في الأرقام، لسببين، الأول: لم يعد بإمكان الاقتصاد السوري الاعتماد عليها بعد أن بدأ النفط السوري بالنضوب حيث انخفض إنتاج النفط – حسب المجموعة الإحصائية السورية 2011 – من 34.9 مليون م3 عام2003 إلى21.7 مليون م3 عام 2010، والثاني: أن مايهم الباحث هو الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، والتي تشّغل في القطاع العام لوحده 94.5 ألف عامل عام 2010 بكتلة أجور وصلت إلى 27 مليار ليرة سورية، بينما واقع الأمر أن استخراج البترول وارتفاع أسعاره وانخفاضها لاينعكس بالضرورة إيجابياً على حجم العمالة الموظفة في القطاع الاستخراجي العام والتي لا تتجاوز 22 ألف عامل بكتلة أجور وصلت 7مليار ليرة سورية، ولا يستوعب جيش العمالة السوري، ولا يوضّح درجة كفاءة والقدرة التنافسية للمنتج السوري في العالم.

إن إلقاء نظرة فاحصة على تطور الصناعة التحويلية السورية خلال الفترة 2005-2010، نجد أن نسبتها بقيت متواضعة. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية 70.3مليار ل.س عام 2005 ووصل إلى 150 مليار ل.س عام 2008 وبمعدل وسطي 14.3% وشهد معدل النمو انخفاضاً ملموساً في عام 2009 حيث بلغ 109 مليار ل.س وبمعدل نمو سلبي 3.8% عن عام 2008 و فيما يتعلق بإسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 8% خلال الفترة (2006-2010) علماً أن هذا القطاع هو المسؤول عن تطوير القطاعات الأخرى وتعميق التفاعل بين (قطاع الزراعة والصناعة) وحتى الخدمات من (مصارف وتأمين ونقل وتجارة.. إلخ. فقد كانت الخطة الخمسية العاشرة تراهن على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية، والتي من المخطط لها أن تبلغ 15% مقارنة بنحو 8% خلال الخطة الخمسية التاسعة. وأن هذا القطاع سيستفيد أكثر من غيره، من سياسات التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي ومن إعادة الهيكلة ومراجعة أداء القطاع العام ومن رفع القيود واعتماد آليات السوق. **[7]**

ج. **القطاع التجاري:** حافظت تجارة الجملة والمفرق على قيادتها للقطاعات الاقتصادية، وتراوح إسهامها في الناتج المحلي بين18% عام 2006، و20% في عام 2010، لكن هذا القطاع مرتبط ارتباطاً شديداً بقطاعي الصناعة والزراعة في نشاطه التصديري، لذلك تكتسب تنمية هذين القطاعين أهمية بالغة.كذلك نرى ضرورة العمل على إخضاع تجارتنا الخارجية لمتطلبات التنمية المعتمدة على الذات، والحد من استيراد السلع الكمالية، والسلع المماثلة

لمنتجاتنا الوطنية، وعودة مؤسسة التجارة الخارجية الحكومية إلى لعب دورها في تأمين المواد الأساسية لاستهلاك المواطن، ومستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعي العام والخاص. **[5]**

5-1-2- قطاع عام ومرافق استراتيجية مملوكة للدولة:

يلعب القطاع العام والمرافق الاستراتيجية المملوكة للدولة دوراً محورياً في النهج التنموي المعتمد على الذات، فهما القطاعان اللذان يضمنان تطبيق السياسة الاقتصادية للبلاد، وساهم القطاع العام بنحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية(2006-2010)، وتتنوع إسهامات القطاع العام بين الصناعة التحويلية والاستخراجية، والكهرباء والمياه والاتصالات، وشبكة المصارف العامة. لكن القطاع العام الصناعي يعاني ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، وإنتاج منتجات ذات مواصفات متدنية ناجمة عن التقادم التكنولوجي لخطوط الإنتاج من جهة ثانية، إذ بلغ عدد الشركات العامة التي تجاوز عمر خطوطها الإنتاجية 25 عاماً دون أن تجري عملية استبدال وتجديد لها: 73 شركة، لكن هذا القطاع رغم ذلك صب في خزينة الدولة 34 مليار ليرة سورية في عام 2010. لذلك تتسم عملية إصلاح هذا القطاع بأهمية فائقة في المرحلة الحالية، إذ يشكل ذراع الحكومة في التدخل الإيجابي في العملية الاقتصادية، وضمانة مجربة لنجاح سياسة الاعتماد على الذات، ونرى أن إهمال إصلاح هذا القطاع، والتفريط بملكية الدولة للمرافق العامة، سيضع الحكومة في موقف المعرقل لأي تنمية اقتصادية أواجتماعية.**[5]**

5-1-3- الاحتياطيات الدولية:

بحسب معايير الحيطة العالمية التي يكون معيارها عادة هو تغطية ثلاثة شهور من واردات البلد وفقاً لأسعارها الجارية، ووفق بيانات الخطة الخمسية العاشرة بلغت نسبة تغطية الاحتياطي 29شهراً من المستوردات و65% من الكتلة النقدية. وهذه الاحتياطيات تعتبر من أعلى المستويات في العالم إلا أن ما ترتب على ذلك هو تجميد الودائع دون السعي إلى إيجاد توظيفات واستثمارات مناسبة لها. ووفق التقديرات الرسمية فإن الاحتياطيات الدولية تبلغ 18 مليار دولار تغطي 29 شهراً من المستوردات ووفق التقديرات الدولية 17 مليار دولار انظر الجدول رقم (1)

ويشكل الاحتياطي السوري الكبير من القطع الأجنبي أساس ما يمكن تسميته بنوع من "صندوق استقرار" للاقتصاد السوري، ضمن في العقود الثلاثة المنصرمة الحفاظ على قوة مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي.**[3]**

5-1-4- انخفاض الدين الخارجي: [3]

وهذا ما تحقق بعد مجموعة من الاتفاقيات لجدولة الديون الخارجية، وخاصة مع روسيا الاتحادية وريثة الديون السوفييتية، والبلدان الاشتراكية سابقاً، إذ انخفض الدين العام الخارجي لسورية بشكل كبير من 73% من الناتج المحلي الإجمالي و168% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2004 إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي و53% من إيرادات الحساب الجاري في نهاية عام 2005. كما بلغ الدين العام الخارجي في سورية حوالي 5.8 مليار دولار، والذي يشكل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي و33% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2009. بالإضافة إلى جميع الديون العامة الخارجية قد تم الحصول عليها مباشرة من قبل الحكومة وتحمل ضمانات سيادية، وبالتالي تعد سورية مكاناً آمناً للمقرضين الخارجيين.

كما أن حجم الدين العام الخارجي يبلغ أقل من الأصول الأجنبية الرسمية لسورية، ذلك أن صافي الأصول الأجنبية يبلغ 11 مليار دولار أمريكي، والذي يشكل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي و65% من إيرادات الحساب الجاري. ويبين الجدول التالي رقم (3) حجم الديون العامة الخارجية وخدمة الديون العامة الخارجية لسورية

خلال الفترة 2006– 2010، حسب الإحصائيات الرسمية، والذي يبين أن حجم الديون العامة الخارجية هو أقل مما أوردته وكالة كابيتال انتلجنس، إلا أنه يؤكد انخفاض حجم الديون العامة الخارجية وخدمتها بشكل عام.

الجدول رقم(3) حجم الديون العامة الخارجية وخدمة الديون العامة الخارجية خلال الفترة2006–2010

السنة	قبل نهاية2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الديون العامة الخارجية (مليون ل.س)	9256	3369	4037	4288	4106	3793
خدمة الديون العامة الخارجية (مليون ل.س)	–	436	498	516	436	418

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.

5–2– معوقات التنمية المستقلة:

5–2–1– الفجوة بين الادخار والاستثمار(فجوة الموارد الداخلية):

إن استهداف معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب حجماً كبيراً من الاستثمارات. الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات كبيرة، ويعتمد النجاح في هذا الأمر على مدى فعالية وكفاءة الوسائل والسياسات المختلفة التي تنتهجها الدولة. ويتم الربط بين الادخار والاستثمار عن طريق التمويل، حيث يمول الاستثمار عن طريقين أحدهما الادخار في المؤسسات المصرفية، والآخر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر كتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر أو الحصول على المساعدات الخارجية والقروض الأجنبية، فإذا كان معدل النمو السكاني عالياً كانت قدرة الأفراد على الادخار ضعيفة، ومن ثم فإن القدرة على التمويل المحلي للاستثمارات ضعيفة أيضاً، ولهذا يتم البحث عن الطريق الآخر لتمويل الاستثمارات كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أوالتمويل الخارجي بالمساعدات الخارجية والقروض الدولية، وهو الطريق الذي لايخلو من المخاطر على عملية التنمية الوطنية المستقلة.**[8]**

إن دراسة العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في سورية يرتبط بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والادخار حسبما هي واردة في الجداول الآتية:

جدول رقم (4): بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1990–2010 (مليون ل.س)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي الثابت	1156714	1215082	1284035	1341516	1420833	1469703
الاستثمار الإجمالي الثابت	288193	308669	283099	266488	297100	337421
نسبة الاستثمار إلى الناتج	25%	25.5%	%22	%20	21%	23%
الاستهلاك الإجمالي الثابت	966553	993163	1039221	1057211	1131096	1224626
نسبة الاستهلاك إلى الناتج	%83.5	%82	%81	%79	%80	%83
الدخل القومي المتاح الجاري	1391636	1621320	1920133	2352656	2423508	2655533
الاستهلاك الإجمالي الجاري	1199749	1317603	1440530	1665812	1810394	2037534
الادخار(الدخل– الاستهلاك)	191887	303717	479603	686844	613114	617999
الفجوة بين الادخار والاستثمار	-96306	-4952	196504	420356	316014	280578
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%8.3	%0.4	%15.3	%31.3	%22.2	%19

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السورية من عام 1995–2011.

جدول رقم (5): معدلات النمو الوسطية خلال الفترة 1990-2010

البيان	تسعينات	05-00	10-05	الألفية
نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.8	4.7	5	5
الاستثمار	5.0	13.1	2.3-	5.4
الاستهلاك	2.8	7.2	3.0	5.1
الادخار	17.0	26.5	4.0	15.3

حسبت البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول السابق والمجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة

من خلال الجداول السابقة نجد:

- إن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي هي بحدود 83.5% عام 2005 انخفضت بشكل بسيط جداً الى 83% في عام 2010 مقابل انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي للعامين المذكورين على التوالي من 25% إلى 23%، وهذا يوضح ضآلة الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض أن الادخارات كلها تحولت إلى الاستثمار، وهذا غير ممكن واقعياً.
- إن انخفاض معدل النمو الوسطي للادخار خلال السنوات العشر الأخيرة يعود لتغير السلوك الاستهلاكي للأفراد،إذ يلاحظ من الجدول / 5 /تراجع معدل النمو الوسطي للادخار من 17% خلال التسعينات إلى أقل من 16% خلال الفترة 2000-2010 رافقه تحسن معدل النمو الوسطي للاستهلاك والاستثمار خلال الفترة الزمنية نفسها وأصبح على التوالي 5.1% و 5.5% بعد أن كان 2.8% و5% خلال التسعينات، هذا يعني وجود مصادر تمويل أخرى غير الادخار المحلي أسهمت في زيادة معدل النمو الوسطي للاستثمار، لأن المدخرات المصرفية التي كان مجملها ودائع قصيرة الأجل قبل عام 2005 لم يكن بإمكانها تلبية احتياجات تمويل الاستثمارات المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن تباطؤ معدلات الخصوبة خلال السنوات العشر الماضية هو أحد الأسباب المؤدية أيضاً إلى تغيير سلوك الأفراد الاستهلاكي والادخاري بالمجتمع السوري والتي أدت من ثم إلى استقرار حجم الاستهلاك وتحسن حجم الاستثمار والادخار ونسبهما، مما أدى إلى خلق حافز للادخار لدى الأسرة ذات العدد الكبير من الأطفال لمواجهة التكاليف المستقبلية لهؤلاء الأطفال كالتعليم والمهر وحفلات الزواج وغيرها، وهذا الشكل من الادخار ليس إلا تأخيراً في الاستهلاك وادخاراً لفترة لاحقة، أما بالنسبة إلى أفراد فئة الأعمار 60 سنة وما فوق، فإن أعباءهم تقع على كامل الدخل الجاري وبهذا يزول الدافع للادخار بسبب السن المتقدم، على اعتبار أن الأولاد ومدخرات نظام الضمان الاجتماعي هي ضمان هذه الشيخوخة.
- ومن الملاحظ في الجدول / 5 /تقارب معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سواء في الفترة الخمسية أو في كل عقد على حدة، مما يدل على أن ما ينتجه الفرد يتوجه نحو الاستهلاك وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات، وفي بعض الأحيان يكون الفرق سلبياً نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو أعلى قليلاً نتيجة تغير السلوك الاستهلاكي. كما أن زيادة تحويلات المغتربين لذويهم في السنوات الأخيرة أسهمت في تغيير سلوكهم الاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المصدر المحلي في تمويل الاستثمار، فالمعدلات الإيجابية للاستثمار إنما تدل على أن تمويله كان يتم عن طريق القنوات الادخارية الأخرى كالديون الخارجية والمنح والمساعدات والاستثمارات الأجنبية.

• إن ارتفاع نسبة الاستهلاك الإجمالي بالسعر الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة (2006–2010) قد أدى إلى انخفاض معدل الادخار، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار من 308669 مليون ليرة عام 2006 إلى 297100 مليون ليرة عام 2009 وفقاً لبيانات الجدول (4).

• كما أن معدل الادخار قد تجاوز معدل الاستثمار بعد عام 2007 وهذا يشير إلى الإحجام عن الاستثمار على الرغم من توفر الموارد. ويفسر ذلك بأن الادخار المحلي للأفراد في سورية لايكفي لتشكيل رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية نظراً إلى ضآلة الدخول، كما أن قسماً كبيراً من الادخار لا يتحول إلى ودائع طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التنموية وإنما يصرف غالبها على السلع الكمالية وعلى اكتناز الحلي والجواهر وغيرة، وإن وجه جزءاً منه للأعمال الاقتصادية فقد كان بهدف الاتجار والمضاربات عوضاً عن بناء المؤسسات الإنتاجية، ولهذا نرى أن الاقتصاد قد اتجه نحو رأس المال الخارجي سواء عن طريق الديون أو اجتذاب رأس المال المغترب أو الاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية.

إن الادخار يحافظ على المستوى المعيشي الآني في سورية ولا يساعد على تحسين هذا المستوى في المستقبل، ولكن في حال وضع استراتيجية لتعزيز القروض الاستثمارية وليس الاستهلاكية فمن الممكن التوصل إلى إحلال الرفاهية في المستقبل.

5-2-2- الفجوة بين الصادرات والواردات (فجوة الموارد الخارجية)

تعبر فجوة الموارد الخارجية عن النمط الآخر للاختلال الهيكلي والتي تمثل الفجوة بين الصادرات والواردات الناتجة عن قصور القدرة التصديرية من السلع والخدمات عن سد قيمة المستوردات، كما أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي إحدى الحالات التي تعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

والمؤشر الأكثر دقة على ذلك هو نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وللوصول إلى هذا المؤشر سوف نأخذ من المجموعة الإحصائية لعام 2011، الأرقام الإحصائية للتجارة السلعية (صادرات + واردات) بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ثم نستخلص النسب فيما بينها على النحو الذي يبينه الجدول الآتي:

الجدول (4) تطور حجم التجارة السلعية (بالأسعار الجارية مليون ل.س)

السنوات	الواردات السلعية	الصادرات السلعية	إجمالي حجم التجارة السلعية	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة	نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2005	502369	424300	926669	1542067	60.0
2006	531324	505012	1036336	1814032	57.1
2007	684557	579034	1263591	2120090	59.6
2008	839419	707798	1547217	2592737	59.6
2009	714216	488330	1202546	2353700	51.0
2010	812209	569064	1381273	2661818	51.8

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010، المكتب المركزي للإحصاء.

من خلال هذا الجدول نتبين :

أن نسبة إجمالي التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت بحدود 60% خلال الأعوام(2005-2007-2008)، ورغم انخفاضها في السنوات (2009-2010) الا أنها ما زالت مرتفعة، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية.

استهدفت الخطة الخمسية العاشرة تغطية الصادرات من السلع والخدمات لنحو 80 % من قيمة المستوردات، وزيادة الصادرات غير النفطية من 11% من الناتج المحلي عام 2005 إلى 13.7 % عام 2010.

ومن خلال الجدول نجد انخفاض تغطية الصادرات للمستوردات من 84.5% عام 2005 إلى 70% عام 2010، وهذا يعني زيادة المخاطر على احتياطاتنا النقدية ويجب أن نعمل وبالسرعة الكلية على تحقيق مجموعة من الإجراءات ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر أهمها :

- صياغة سياستنا الاقتصادية بجانبيها النقدي والمالي وتعظيم مرد ودية الليرة السورية و زيادة صادراتنا المصنعة للسلع التي نمتلك بها مزايا نسبية ونحولها إلى مزايا تنافسية.
- ترشيد المستوردات والاعتماد على إنتاجنا في تامين كل متطلباتنا الاستهلاكية.
- إعداد خارطة التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات ومبادلتها مع الدول الصديقة على مبدأ المقايضة أي سلعة بسلعة، وبذلك نفعل عوامل إنتاجنا الداخلية ونضمن انسياب السلع في الوقت والمكان المناسبين وبالنوعية المطلوبة. **[9]**

5-2-3- نقاط ضعف أخرى تتمثل في:[10]

أ. ضعف القدرة التكنولوجية الوطنية، ولعلها أبرز نقاط الضعف، فالعلم والتكنولوجيا قاطرة التقدم. ويتمثل الضعف في اعتماد شبه كلي على استيراد التكنولوجيا، دون أية نجاحات تذكر في نقلها وتوطينها. وانعكس هذا الضعف في سيادة صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة ضئيلة، ودخل وطني منخفض، وانخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

ب. ضعف مردود مؤسسات البحث العلمي الحكومي، وغيابه التام عن نشاط القطاع الخاص، وضعف مستويات التأهيل والتعليم الجامعي، وعدم ارتباطه الجيد باحتياجات الاقتصاد الوطني، وعزلة الجامعات عن المجتمع.

ج. غياب برنامج استراتيجي عام وبرامج قطّاعية توجّه جميع النشاطات باتجاه أهداف مرسومة، وبأدوات مدروسة، مما جعل معالجة المشاكل أقرب لإدارة الأزمات منه إلى الإدارة الاستراتيجية العلمية، بحيث أصبحت المشاكل التي تنتج كل يوم أكثر من المشاكل التي يجري حله.

د. تزايد سكاني غير مناسب، يحمّل اقتصادها الكثير من الأعباء، التي تُقتَطَع من مخصصات التراكم.

هـ. ضعف في الإدارة على مختلف المستويات.

و. ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد السوري هي المحصلة المنطقية لنقاط الضعف السابقة.

بناء على ما تقدم فإن الاقتصاد السوري يمتلك العديد من المقومات مثل تنوع القطاعات الاقتصادية، وانخفاض الدين، واحتياطيات دولية كبيرة..والتي تعد من أهم العوامل التي تدعم التنمية الوطنية المستقلة، ويمكن الاعتماد عليها في معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد السوري. وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة التي تقول بعدم إمكانية تطبيق سياسات تنموية وطنية مستقلة في الاقتصاد السوري.

النتائج والتوصيات :

النتائج:

1. ينطلق مشهد التنمية الوطنية المستقلة من أن نموذج الدولة التنموية ما يزال ممكناً في زمن العولمة، وتتأسس شرعيته على بروز الحاجة الماسة إلى نموذج اقتصادي بديل، ذلك أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تؤطرها المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية أثبتت عدم فعاليتها في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية ومنها (سورية).

2. لا يمكن أن تقتصر عملية التنمية على الأبعاد الاقتصادية وحدها، ولا بد لهذه العملية من أن يكون لها أبعاد اجتماعية، وأخرى ثقافية وحضارية. ومن هنا يأتي التحفظ على السيناريو الليبرالي والاقتصادي الجديد القائم على وحدانية السوق، فالتنمية عملية تاريخية متعددة الأبعاد، بينما الليبرالية الاقتصادية ذات بعد واحد.

3. استقلالية التنمية، تعني النقيض العملي للتبعية والاعتماد على الخارج، ولهذا فإن التنمية المستقلة تسعى للاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، ويأتي في مقدمة هذه القوى، القدرات البشرية والمدخرات الوطنية. والمقصود بالاعتماد على القوى الذاتية، أن يكون الاعتماد الرئيسي في التنمية على هذه القوى، دون أن يعني ذلك استبعاداللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أوقروض أو تكنولوجيا، وذلك بشروط مواتية.

4. إن واقع الحال في سورية يدل على أن استراتيجيات التنمية القائمة على الليبرالية الجديدة لم تنجح بدليل أنها لم تغير واقع التخلف في الاقتصاد السوري وقد فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها لم تراع خصوصية الاقتصاد والمجتمع السوري وظروفه الحالية.

5. إن الاقتصاد السوري يمتلك العديد من نقاط القوة من أجل بناء التنمية الوطنية المستقلة على صعيد موارده الطبيعية والبشرية، والاحتياطيات الدولية... وهو يحتاج اليوم، وفي الأفق المستقبلي القريب والمتوسط، إلى تعزيزها وتنمية القدرة على استخدامها الاستخدام الأمثل.

التوصيات:

1. على الدول النامية(ومنها سورية) أن تسعى لتنمية نفسها بنفسها اعتماداً على قدراتها الذاتية، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة(التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولية. .الخ)، وذلك باللجوء في المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة. وبعد ذلك سيصبح في مقدورها الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنها ستكون صاحبة مصلحة في فتح أسواق العالم أمامها، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقها أمام العالم، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتها لقدرات تنافسية أكبر. ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة قديما وحديثا كانت من نصيب المتقدمين.

2. العمل على ضبط العجز المستمر في الميزان التجاري لأن استمرار هذا العجز قد يخلق مستقبلاً بعض المشكلات الاقتصادية (التضخم، تراجع الاستثمار)، وذلك عبر ترشيد الاستيراد وضبطه مع تشجيع الصادرات.

3. إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي شرط لاغنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق: فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني. وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية. ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبدد للموارد. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في

الاستهلاك أو الاستيراد، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الادخار المحلي في إنجاز التنمية.

4. لابد لسورية كبلد نام يملك موارد وقدرات كبيرة من أن يكون لها إستراتيجيتها التنموية المستقلة والتي تحميها من الاعتماد على الخارج والتهميش وتوفر لمواطنيها إمكانية التقدم والرفاه. ويكون لها ذلك من خلال:

أ. وضع استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية شاملة تكون محور إجماع وطني وهدف مستقبلي وطني. بالإضافة إلى جعل الإستراتيجية والتخطيط شأناً عاماً تشارك في صياغته والرقابة على تنفيذه فئات وقطاعات المجتمع كافة بشكل ديمقراطي مسؤول.

ب. تحديد دور قطاعات الاقتصاد الوطني (القطاع العام – الخاص – المشترك التعاوني).

ج. التركيز على التعليم ورفع سويته والاهتمام بالبحث والتطوير وإيلاء التدريب والتأهيل المستمر مكانة بارزة.

د. إصلاح إداري شامل، وجعل المعيار الإدارة والكفاءة والنزاهة والرقابة الشعبية.

هـ. توفير مستوى كافي من العدالة في توزيع الدخل الوطني وفي تحمل أعباء التنمية.

و. العمل على تحقيق التوازنات الأساسية في الاقتصاد الوطني بين الموارد والاستخدامات والتوازنات القطاعية.

ز. إيجاد نظام للضمان الصحي الشامل ونظام للتأمين الاجتماعي الشامل أيضاً.

ح. ربط إستراتيجية التنمية بأهداف التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المراجع:

1. مصطفى، هالة. حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد93، تموز1988، 401.
2. العيسوي، ابراهيم. أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية– قناة طبيعية للازمة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط1 2009، 22+23.
3. Capital Intelligence، "Sovereign Rating، Syrian Arab Republic"، op. cit.، 4+13.
4. سليمان، حيان. رؤية تحليلية للخطة الخمسية العاشرة ومعالم الخطة الخمسية الحادية عشر، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، العدد 3، 2010، 48.
5. لمنير، بشار. التنمية المعتمدة على الذات...ركائزها.. والعوامل المساعدة، جريدة النور، بتاريخ 2011/12/27. على الموقع <www.an-nour.com>
6. هيئة تخطيط الدولة. التقرير الوطني الاستشراقي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، ص568.
7. مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية. تحليل أداء الاقتصاد السوري والقطاع الصناعي 2000–2010، مقالة عن الانترنت، تاريخ المطالعة 2012/10/3، على الموقع < http://ar.strescom.org
8. الشمري، مايح شبيب. دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن(دراسة قياسية للفترة 1986–2005)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد4، كانون الأول عام 2007، 14.
9. الحمش، منير. هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010/3/23، ص19.
10. .سكر، نبيل، مستقبل الاقتصاد السوري بين التهديدات والفرص، جريدة السفير، بتاريخ 2004/7/29،2.